من اثنين وعشرين عضوا ، بالاضافة الى المندوب السامي ، ويكون « عشرة من هـؤلاء الاعضاء موظفين واثنا عشر منهم اعضاء غير موظفين »[١١٧] ، منهم ثمانية من المسلمين واثنان من المسيحيين واثنان من اليهود ، ينتخبون ، في انتخابات عامة ، من قبل جميع الفلسطينيين الذين تجاوزوا الخامسة والعشرين من اعمارهم . وكان مرسوم انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة ١٩٢٢[١١٨] ، الذي حدد اجراءات الانتخابات ، قد صدر في اليوم نفسه الذي اعلن فيه مرسوم دستور فلسطين ، أي ١٠ آب ١٩٢٢ . وخولت السلطات المجلس التشريعي « السلطة والصلاحية التامة في اصدار ما تدعو الضرورة اليه من القوانين ، من اجل السلام والنظام وحسن ادارة الحكم في فلسطين ، دون اخلال بالسلطات المنوطة بجلالته او المحتفظ له بها ... على ان تراعى في ذلك ، دائما ، جميع الشروط والقيود المقررة في اية تعليمات يصدرها جلالته ... ولا يجوز ان يصدر قانون يكون مناقضا او مخالفا لاحكام صك الانتداب بوجه من الوجوه »[١١٩] . ولكن ، من ناحية ثانية ، كانت صلاحيات المجلس محددة للغاية : اذ لا يعمل بأي قانون ما لم يوافق عليه المندوب السامي »[١٢٠] ، الذي يستطيع « ان يعلن موافقته او عدم موافقته على اي قانون بمحض ارادته »[١٢١] .

كذلك نص مرسوم دستور فلسطين على اقامة « سلطة قضائية » ، مؤلفة من محاكم مختلفة ، وامر بأن « تنشر باللغات الانكليزية والعربية والعبرية ، كافة القوانين والاعلانات الرسمية والنماذج الرسمية التي تصدرها الحكومة »[١٢٢] .

وصدر بموجب هذا المرسوم ، في وقت لاحق ، منشور يقضي بتقسيم فلسطين ، اداريا ، الى ثلاثة الوية وثمانية عشر قضاء ، هي : (أ) لواء القدس ومركزه القدس ، ويشمل اقضية بيت لحم والخليل واريحا والقدس ورام الله ؛ (ب) اللواء الشمالي ، ومركزه حيفا ، ويشمل اقضية عكا وبيسان وحيفا وجنين ونابلس والناصرة وصفد وطبريا وطولكرم ؛ (جـ) اللواء الجنوبي ، ومركزه ، يافا ، ويشمل اقضية بئر السبع وغزة ويافا والرملة[١٢٣] (وادخلت في مراحل لاحقة ، خلال السنوات ١٩٢٧ : ١٩٣٩ : ١٩٤٥ ، تعديلات على هذه التقسيمات الادارية ، لتوزيع عبء المسائل الادارية ، على أثر نمو الوطن القومي اليهودي وانتشار المستوطنات الصهيونية في فلسطين) .

وقد حاولت الحكومة البريطانية ، بعد اعلان السياسة التي اشرنا اليها ، الحصول على موافقة العرب واليهود عليها . وكان الطرفان قد اطلعا على تفاصيل تلك الوثائق الدستورية : اي مرسوم دستور فلسطين ، ومرسوم انتخابات المجلس التشريعي ، عندما عرض عليهما الكتاب الابيض . وقد اعتبر الصهيونيون تلك السياسة بمثابة « خفض جدي في قيمة وعد بلفور »[١٢٤] ، لانها فصلت « ارض ــ اسرائيل الشرقية » (اي شرق الاردن) عن المنطقة المخصصة لاقامة الوطن القومي اليهودي ، واثارت قضية المجلس التشريعي ، الذي خشي الصهيونيون من تحوله الى اداة بأيدي الاكثرية العربية ، تستغلها لعرقلة النمو الصهيوني . كذلك تحفظ الصهيونيون من مسألة ربط الهجرة اليهودية الى فلسطين بقدرة البلد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد . وظهرت المعارضة قوية بين اليهود في فلسطين بشكل خاص ؛ إلا ان القيادة الصهيونية ارغمتهم على تغيير موقفهم ، حتى لا يفشلوا صموئيل[١٢٥] .

اما فيما يتعلق بالعرب ، فقد اعلنت اللجنة التنفيذية الفلسطينية ، في بيان اصدرته يوم ٨